لما افتقر الجرم الى المحل لافتقار العرض اليه لزم الترجيح بلا مرجح اذ ليس جعل احد الجرمين
محلا للاخر باولى من العكس وايضا يلزم في محله الافتقار الى محل مالزم فيه فان كان الحال محلا ايضا
لزم الدور وان كان غيره لزم التسلسل ودخول ما لا نهاية له في العدد واما ما ذكر في القسم
الرابع وهو ان تكون صفات مولانا عز وجل معنى من وجوب قيامها بذاته العلية ووجوب غناها
عن المخصص فلانه لو كانت صفات توجب استحالة قيامها بنفسها لما يلزم عليه من قلب
الحقائق اذ حقيقة الصفة تستلزم موصوفها يتصف بها فلو قامت بنفسها لم تكن صفة
لان مفارقة الصفة لحقيقتها التي هي الصفة لموصوف محال فقيامها اذن بنفسها
في غاية
الذي يستلزم مفارقتها الحقيقة بنفسها محال فان قلت فمن اين انتم تعلمون
ان الصفة تستلزم حقيقتها بدون موصوف بها ولا يلزم من استلزامها موصوفا بها
ان تقوم بذلك الموصوف لاحتمال ان تكون صفة لموصوف ولا تقوم به فالجواب انه لا
معنى لكونها صفة لموصوف الا قيامها به اذ لو لم تقم به لم يمكن ان تكون صفة له دون
غيره لما يلزم عليه من الترجيح بلا مرجح فلو لم تقم اذا بموصوفها لم تكن صفة له ولا
لغيره كما علمت من وجوب الاختصاص فقد لزم اذا من قيامها بنفسها وجود الصفة
بلا موصوف وذلك ابطال لحقيقتها وذلك ما لزمنا في البرهان السابق واما عدم لنا
عن ذكر الافتقار الى الذات في صفة مولانا تبارك وتعالى لان الافتقار والغنى يقتضيان
لغة وعرفا الحاجة الى معنى يطلب حصوله فيقال الجائع يفتقر الى الاكل والشبع
لم يوصف بالافتقار الى الاكل وكذا يقال العريان يفتقر الى الكسوة فاذا اكتسى
لم يطلق عليه الافتقار الى الكسوة فمن هاهنا والله اعلم امتنع ان صفات مولانا تبارك
يستحيل عليها الافتقار لانه ان كان لتحصيل وجودها فوجودها حاصل واجب غني
عن الفاعل ازلا وابدا وان كان لتحصيل وجود موصوفها فموصوفها مولانا جل وعز
وهو ايضا حاصل واجب لا يتصور فيه العدم ازلا ولا ابدا غني عن كل ما سواه
ومفتقر اليه كل ما عداه فمعنى الغنى انه لا يتصور في الكل الذات ولا في صفاتها فيمتنع

اطلاق لفظ

اطلاق لفظ على الصفات الازلية وقد عدل الفخر في اسناد الادب والاطلاق
عليها الغنى الى الذات العلية نظرا منه الى استحالة قيامها بانفسها
ووجوب قيامها بموصوفها ولم يتنبه الى ما يتوهمه المعنى الافتقار هو
وفقد امر يحتاج الى حصوله والله سبحانه المسئول ان يسمح لنا وله ولسائر
المومنين والمومنات وان يعاملنا جميعا في الدنيا والاخرة بما هو اهل له من كثرة
العفو والغفران لعظيم الزلات ولا يعاملنا بما نحن اهل له من النقم وانواع
العقوبات والطرد في الدنيا والاخرة عن جميع الخيرات بجاه نبيه ومصطفاه
سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وهو وسيلتنا العظمى
وذخيرتنا الكبرى وملجانا الاعظم الارجح في الحياة وبعد الممات

ص والممكنات المتقابلات ستة وهي الوجود والعدم والمقادير والصفات والازمنة
والامكنة والجهات ش مرادنا بالممكنات الجايزات المتقابلات المتنافيات
التي يقبل الجرم كل واحد منها بدلا من الاخر وبالقبول هنا قوة ثم مع ذلك اختص كل
منها بكل متنافيين ويبين في القبول باحدهما ونرجح له على صاحبه وغلبة احد
المتنافيين وبين ما ساويه ورجحانه عليه بلا مرجح ولا مغلب مستحيل لانه جمع
بين متنافيين وهما رجحان امر لنفسه على مقابله ومساواته له بنفسه ايضا
فتعين على سبيل القطع واليقين الضروري بعد هذا التامل افتقار كل جرم الى مخصص
فاعل يخصصه بالوجود بدلا عن العدم لمساويه في القبول والامكان على قول او راجح
من الوجود لا ترانه في كل حادث على قول ويخصصه ايضا بالمقدار المخصوص في الطول
والقصر والتوسط بينهما بدلا عن سائر المقادير التي يقبل الجرم جميعها على السواء
ويخصصه ايضا بصفة معينة من حركة او ضدها او بياض او ضده او علم او ضده الى غير ذلك
من سائر الصفات المتقابلات ونحوها ويخصصه ايضا بالوجود في زمان معين بدلا عن
مقابله من زمان متقدم او متاخر ويخصصه ايضا بمكان مخصوص بدلا عن سائر مقابله

Copyright © King Saud University